الاتفاق النووي الأمريكي-الإيراني
وانعكاساته على الأمن الوطني العراقي

اللواء الطيار الركن
حامد مدب حسين الامارة
طالب دراسات عليا/ جامعة الدفاع للدراسات
العسكرية/ كلية الدفاع الوطني/ الدورة (25)

الاتفاق النووي الأمريكي-الإيراني وانعكاساته على الأمن الوطني العراقي

بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (الاتفاق النووي الأمريكي – الإيراني واثره في الامن الوطني العراقي بعد عام 2020م)، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية/ كلية الدفاع الوطني/ الدورة (25)

اللواء الطيار الركن
حامد مدب حسين الامارة
طالب دراسات عليا/ جامعة الدفاع للدراسات العسكرية/ كلية الدفاع الوطني/ الدورة (25)

تاريخ الاستلام: 2023/11/2 ، تاريخ: الارجاع: 2023/11/12 ، تاريخ الموافقة: 2023/12/16

تدرك الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الاقليمية إن تطوير إيران للقدرات النووية وامتلاكها التقنية العلمية التي تؤهلها لحيازة أسلحة النووية سيكون له تأثير بالغ على توازن القوى الدولية والإقليمية، كما ان مسارات التفاعل والاداء بين إيران والغرب في إطار الخلاف حول البرنامج النووي والعقوبات المفروضة عليها بسببه واستراتيجيات كل طرف في المواجهة والتصدي ستكون ذات انعكاس على بيئة الامن العراقية لاسيما في جوانبها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية لما للعراق من خصوصية ومكانة ووزن في مجالات الاداء الاستراتيجي لكل طرف من الأطراف المتنازعة.

الكلمات المفتاحية: الانتشار النووي، البرنامج النووي الإيراني، الامن الوطني العراقي، البيئة الإقليمية.

The major powers, led by the United States and the regional countries, realize that Iran's development of nuclear capabilities and its possession of the scientific technology that qualifies it to possess nuclear weapons will have a significant impact on the balance of international and regional powers, and the paths of interaction and performance between Iran and the West in the context of the dispute over the nuclear program and the sanctions imposed on it because of it. The strategies of each party in confrontation and confrontation will have a reflection on the Iraqi security environment, especially in its political, military, economic, and social aspects, due to Iraq's specificity, status, and weight in the areas of strategic performance of each of the conflicting parties.

Keywords: nuclear proliferation, Iranian nuclear program, Iraqi national security, regional environment.

المقدمة

انطلاقا من الموقع الجيواستراتيجي المهم لإيران، ووقوعها ضمن منطقة غنية بمصادر الطاقة الاستراتيجية، النفط والغاز، التي تحتاجها اغلب دول العالم، وامتلاكها لكميات هائلة منهما، فضلا عن وضعها الجيوبولتيكي المعقد والمهم، فان مشروعها النووي، والغموض الذي يحيط به، يمثل عقبة كبيرة تقف حائلا امام علاقات طبيعية مع جوارها الإقليمي ومع اغلب دول العالم، نتيجة ما يترتب عليه من مخرجات اثرت، وما زالت، في مديات واتجاهات السياسة الايرانية في نطاقها الإقليمي والدولي وعلى مختلف المستويات، ولا سيما في العراق.

لقد أدى عدم الثقة بين إيران واغلب دول العالم وبالأخص دول الإقليم الى بروز إشكاليات قادت الى التصعيد الامني في علاقات البيئة الإقليمية، ولا يتأتى مصدر انعدام الثقة هذا من برنامج إيران النووي فحسب، بل من الطموحات الإيرانية لفرض رؤيتها وهيمنتها على دول المنطقة، مما ساهم في نشوء سياسات المحاور لإدارة حركة الصراع في إطار حالة الانقسام التي تشهدها البيئة الاقليمية وحتى البيئة الدولية، كما ساهمت المواقف الاقليمية والدولية المتضاربة، ومحاولة كل دولة تحقيق مصالحها على حساب الدول الأخرى في إطار من التنافس والتدافع، الى اتساع الفجوة بين دول المنطقة وإيران.

وإذ يثير البرنامج النووي الإيراني قلق وخوف دول العالم والمنطقة بسبب تأثيراته متعددة الابعاد على امن واستقرار الاقليم، وبسبب النفوذ الأمريكي والنفوذ الإيراني في العراق فان تداعيات التفاعل الايراني الأمريكي بينهما سيكون لها الأثر الأكبر على جميع مستويات الامن الوطني العراقي، وما يترتب على هذه التفاعلات من بعد مستقبلي يمكن ان يبقى عامل انكشاف وتراجع للأمن العراقي.

لا شك أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه تحديد أي من الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها حركة التفاعل فيما يخص البرنامج النووي الإيراني وخصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي منتصف العام 2018م، الذي يسمى بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، وتم توقعيه في العام 2015م بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، فضلا عن المانيا من جهة، وإيران من جهة أخرى، فان تطورات هذا الملف قائمة ومستمرة ومفتوحة على خيارات متعددة واحتمالات واسعة.

وفي ضوء استمرار إيران واصرارها على حقها في امتلاك قدرات نووية وادعائها سلمية برنامجها النووي، في مقابل تشكيك غربي – امريكي في سلميته متأتي من انعدام الشفافية في تعامل إيران مع منظمة الطاقة الذرية الدولية، وعدم افصاح إيران عن جميع منشآتها ونشاطاتها النووية إلا بعد ان تم كشفها من قبل المعارضة الإيرانية او فضحها من قبل دوائر المخابرات الغربية، نجد ان كل ذلك أدى الى خلق هواجس ومخاوف امنية لا يمكن التغاضي عنها تؤدي الى غياب الامن والاستقرار في الإقليم.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه يحاول ان يضيف على الصعيد العلمي في دراسة عوامل استقرار وعوامل زعزعة الأمن الوطني العراقي، الناتجة عن التحديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني وسعي الولايات المتحدة الامريكية ومن خلفها الدول الغربية الكبرى لمحاولة تحجيم الطموحات النووية الإيرانية، وبذلك فان الدراسة تسلط الضوء على أثر البرنامج النووي الإيراني والأزمات التي شهدها وانعكاساته على الامن الوطني العراقي.

إشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث من التساؤل الآتي: ما ابعاد وخطورة التأثيرات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على الأمن الوطني العراقي ؟

فرضية الدراسة

تدرك الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الاقليمية إن تطوير إيران للقدرات النووية وامتلاكها التقنية العلمية التي تؤهلها لحيازة أسلحة النووية سيكون له تأثير بالغ على توازن القوى الدولية والإقليمية، كما ان مسارات التفاعل والاداء بين إيران والغرب في إطار الخلاف حول البرنامج النووي والعقوبات المفروضة عليها بسببه واستراتيجيات كل طرف في المواجهة والتصدي ستكون ذات انعكاس على بيئة الامن العراقية لاسيما في جوانبها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية لما للعراق من خصوصية ومكانة ووزن في مجالات الاداء الاستراتيجي لكل طرف من الأطراف المتنازعة.

مناهج البحث

لغرض التحقق من فرضية الموضوع والإجابة على الأسئلة التي تطرحها مفرداتها او اشكاليتها، اعتمد البحث المنهج الاستشرافي والمقتربات المشتقة من مناهج البحث العلمي كالمنهج الوصفي التحليلي، فضلا عن مقتربات ساندة اخرى كالمدخل التاريخي في بعض

اجزاء البحث بغية الوصول إلى نتائج علمية تحقق الغاية المرجوة منه في سياق ما يمكن وصفه بالتكامل المنهجي.

المحور الأول: مسار برنامج إيران النووي من البداية الى الحاضر

تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني الى خمسينيات القرن الماضي، بمساعدة أمريكية والمانية وفرنسية، وذلك في عهد الشاه [1]، بعد الإطاحة بحكم الشاه في العام 1979م نظر الحكام الجدد الى مساعي الشاه في تحديث الجيش وبناء برنامج نووي بانه استراتيجية أمريكية للسيطرة على إيران [2]، وكانوا يعتبرون البرنامج النووي غير اخلاقي وغير إسلامي [3].

لمست أمريكا والدول الغربية مدى العداوة التي يحملها حكام إيران الجدد تجاههم بعد حادث اقتحام واحتجاز موظفي السفارة الامريكية فبدأت الشركات الغربية العاملة في البرنامج النووي بمغادرة إيران تباعا، ولقد كان المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية متشككا بنوايا إيران منذ عهد الشاه، وكانوا يضنون بان إيران لديها برنامج سري لتصنيع السلاح النووي[4]، الامر الذي يعرض مصالحهم الاستراتيجية في الشرق الأوسط للخطر، وعلى الجانب الاخر استمر الجانب الإيراني بالادعاء بان برنامجه مخصص للأغراض السلمية فقط وانه ملتزم ببنود معاهدة حظر الانتشار النووي وقرارات مجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وان ليس لدى ايران أية نية للحصول على الأسلحة النووية [5].

مما لا شك فيه فان الشاه لم يكن هدفه استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط، بل كان هدفه تصنيع الأسلحة النووية ايضا وهذا يعود الى جملة دلائل ومؤشرات:

1. تهريب مكونات معدات تخصيب اليورانيوم ومعدات تطوير الأسلحة النووية من أمريكا وأوروبا [6].
2. تكوين فريق صغير لتصميم الأسلحة النووية [7].
3. تعاقدت إيران سرا مع جنوب افريقيا عام 1976م لشراء مادة (الكيك الأصفر) [*]، وتبين لاحقا انهما اتفقا أيضا على تجهيز إيران بـ (1000) طن متري من هذه المادة سنويا [8].
4. سعي شاه إيران الى تنويع مصادر دعم برنامجه النووي، حيث اتفق مع الهند على تدريب العلماء الإيرانيين والمستشارين [9].

5. اعتراف الدكتور أكبر اعتماد، المؤسس والرئيس الأول لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية للمدة 1974م–1978م بان مركز بحوث طهران النووي قد أجرى تجارب على البلوتونيوم المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام العوامل الكيمياوية [10]، ومن المعروف بان الاستخدام الوحيد للبلوتونيوم هو تصنيع القنبلة النووية [11].
6. اورد وزير العدل في زمن الشاه، اسد الله علم في مذكراته " ان الشاه كان يتنبأ بحصول بلاده على السلاح النووي [12].

بعد ان تمت الإطاحة بالشاه عام 1979م، وعلى الرغم من الادعاءات الكثيرة بان النظام الجديد ضد ما انجزه الشاه في المجال النووي، إلا انه لم يتم الاستغناء عنه، بل حصل فيه بعض التلكؤ، وان التلكؤ يعود الى الأسباب التالية [13]:

1. مغادرة الشركات الامريكية بسبب عداء النظام الجديد للولايات المتحدة ومغادرة الشركات الغربية سواء برغبتها او تحت ضغط الإدارة الامريكية.
2. مغادرة اغلب العلماء الايرانيون في المجال النووي من الطراز الاول لإيران بعد اندلاع الثورة الإيرانية.
3. اندلاع الحرب الإيرانية–العراقية والكلف المالية المرتفعة المرتبطة بها مما قلل من الأموال المخصصة للبرنامج النووي.
4. ضربات القوة الجوية العراقية للموقع النووي في بوشهر والتدمير الذي الحقته به وبالأخص الضربات الجوية في عامي 1987م و1988م كانت قد دمرت كليا قلب المفاعلين والساحة المحيطة بهما حسب أحد المختصين الالمان [14].

على الرغم من أسباب التلكؤ التي اوردناها آنفا، فان هناك جملة من الحقائق التي تؤكد نيات إيران في المحافظة على البرنامج النووي والسعي لتطويره على العكس من الادعاءات المعلنة بالضد من ذلك، وكما يلي:

1. رفض السلطات الإيرانية لعرض استبدال مفاعلات بوشهر النووية بتوربينات تعمل بالغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية تقدمت به الشركة الألمانية التي كانت تنفذ المشروع [15].

2. استمرار العمل في مفاعلي بوشهر من قبل الفنيين الإيرانيين بعد مغادرة الشركة الألمانية، وبضمنهم (13) خبيرا نوويا إيرانيا في تشرين الثاني 1979م، مما يعطي الانطباع بعدم غلق المشروع [16].
3. اسناد إدارة البرنامج النووي عام 1981م الى رجل الدين البارز آية الله محمد حسين بهشتي والذي سبق وان تسلم العديد من المناصب الحساسة في الحكومة الإيرانية قبل ان يلقى مصرعه، الامر الذي يدل على الأهمية الكبيرة التي اولتها الحكومة للبرنامج النووي [17].
4. قامت الحكومة الإيرانية بتقديم شكوى ضد شركة سيمنس الألمانية عام 1982م لدى لجنة التجارة الدولية (ICC) تطالبها فيها بتسليم جميع مواد ومكونات مفاعل بوشهر النووي الى إيران، الامر الذي رفضته الشركة، ولم تقم إيران بالمطالبة بالتعويضات إلا في العام 1996م، وهذا يوحي بان إيران كانت مصرة على اكمال المفاعلات النووية في بوشهر ولو كان الامر مثلما تدعي لكانت طالبت بالتعويض المادي منذ البداية[18].

وقد استمرت شكوك أمريكا والدول الغربية بنوايا حكومة إيران الجديدة في المجال النووي لعدة أسباب:

1. تصريح آية الله بهشتي امام الباحثين من الكوادر العليا لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام 1981م بان هدف إيران من دعم المنظمة انما يأتي في إطار برنامجها النووي لتطوير الأسلحة النووية[19].
2. حصول إيران على عدة آلف من الباوندات من مادة ديوكسيد اليورانيوم من الارجنتين عن طريق الجزائر وهذا الديوكسيد أسهل استخداما في مفاعلات انتاج البلوتونيوم [20]، وكانت تسعى كذلك للحصول على هذه المادة من كوريا الشمالية [21].

ان النظرة للبرنامج النووي، من قبل الثورة الإيرانية، على انه غير اسلامي تعطي الانطباع بأنهم قد يكونوا على علم من وثائق النظام السابق بان الهدف النهائي للبرنامج النووي هو الحصول على السلاح النووي وليس للأغراض السلمية فقط لان الاستخدام السلمي للطاقة النووية يصب في مصلحة البشرية وليس بالضد منها وهذا لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية.

وقد اتبعت الإدارة الامريكية في زمن الرئيس كلنتون (1993م–2001م) سياسية الاحتواء المزدوج، في تعاملها مع إيران والعراق [22]، كما ورد في وثيقة استراتيجية الامن القومي

الأمريكي لعام 1994م، لكنها بنفس الوقت طالبت بمحادثات رسمية مع الحكومة الإيرانية لمناقشة الاختلافات بين الطرفين، وحددت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران مواطن القلق لديها وحددت ماذا تريد من إيران [23]:

1. سعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وامتلاك وتطوير الصواريخ البالستية.
2. دعم إيران للإرهاب وللمجاميع التي تعارض عملية السلام بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين.
3. سعيها الدائم لزعزعة الدول العربية الحليفة لأمريكا.
4. سجل الحكومة الإيرانية في مجال حقوق الانسان.

لقد أوضح المدير العام السابق لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأميركي، (مارتن انديك) [*]، بان سياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران، ستكون فعالة ضد الأول بسبب وجود الاجماع الدولي وقرارات مجلس الامن الواجبة التطبيق، بينما لن تكون هذه السياسة بنفس الفعالية ضد الثاني، بسبب غياب الاجماع الدولي مما اضطر أمريكا للتعامل بمفردها ضد إيران [24].

لقد وجدت أمريكا نفسها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولأول مرة منذ خمسينيات القرن الماضي، القوة الوحيدة المهيمنة على المنطقة والعالم، لكن غياب التنافس الذي كان سائدا اثناء الحرب الباردة، اعقبه نفوذا اقل على سياسات القوى في المنطقة، ويرى مارتن انديك، تناقص في استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية للتأثير في الاحداث، ربما بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة في تحمل أعباء الانخراط المباشر بمواجهة إيران، ولهذا يرد في استراتيجية الامن القومي صراحة دعوة إيران لمناقشة المشاكل بينهما [25].

وفي العام 1995م تم توقيع اتفاقية تعاون بين إيران وروسيا، وتضمنت هذه الاتفاقية ملحقا سريا تقوم بموجبه موسكو ببيع منشأة تخصيب لليورانيوم فضلا عن معدات أخرى، وخلال القمة بين الرئيسين كلنتون–يلتسين في نفس العام، وعد الروس الامريكان بعدم تنفيذ الملحق السري، ولكنهم أصروا على تنفيذ مشروع مفاعل بوشهر[26]، وتواردت الانباء مرة اخرى من روسيا في العام 1995م عن إبرام صفقات مريبة بين المصانع السوفيتية السابقة

التي تنتج الصواريخ والحكومة الإيرانية، فقد باعت السلطات الروسية خطا كاملا لإنتاج الصواريخ البالستية، بما في ذلك المعدات الخاصة بإنتاج البدن والمحرك لصاروخ (SS-4) متوسط المدى، والذي يرجح انتاج صاروخ (شهاب-3)، وربما الأنواع الاحدث أيضا، بواسطته، على الرغم من الاعتقاد الشائع بان أصل التكنولوجيا والتصميم لشهاب-3 يعود الى الصاروخ الكوري الشمالي (نودونغ)، إلا ان السلطات الكورية الشمالية لم توافق على فكرة النقل الكامل للتكنولوجيا بناء على رغبة السلطات الإيرانية في الحصول على القدرة على انتاج صواريخ نودونغ بقدراتها الذاتية، ولهذا السبب تحرك الإيرانيون الى الصناعة الدفاعية السوفيتية السابقة حيث الفرص متاحة ومتوفرة للجميع [27].

وفي خطاب حالة الاتحاد الذي القاه الرئيس بوش (الابن) في كانون الثاني 2002م، وصف فيه إيران بانها من دول محور الشر الذي تضم (العراق وكوريا الشمالية) أيضا، حيث قال " إن دولا كهذه وحلفاءها الإرهابيين، يشكلون محور شر يتسلح من اجل تهديد السلم العالمي وبسعيها الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل تشكل هذه الأنظمة خطرا داهما ومتناميا، وسيكون ثمن اللامبالاة كارثيا"[28].

تم عقد مؤتمر صحفي في واشنطن للمجلس الوطني للمقاومة في إيران في شهر آب عام 2002م، كشف فيه المنشق الإيراني علي رضا جعفر زاده ولأول مرة عن مواقع نووية سرية لم تكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا أي دولة من دول العالم على دراية بها، وهما منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم، حيث تبعد مدينة ناتانز حوالي 160كم الى الشمال من مدينة أصفهان، والموقع الآخر هو منشأة آراك للمياه الثقيلة، وتقع مدينة آراك في وسط إيران على بعد 240كم جنوب طهران [29].

ان غزو افغانستان عام 2001م، وغزو العراق عام 2003م، ضمن ما سمي بالحرب على الإرهاب، وإدراك القوى الغربية لضعف الموارد المتوفرة لديها لشن حرب ثالثة، لم يترك لها سوى الخيار الدبلوماسي للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، فتم عقد عدة لقاءات تفاوضية للمدة 2003م-2005م خلال مدة حكم الرئيس خاتمي(*)، لكنها فشلت تماما بسبب تعنت الموقف الأمريكي والإصرار على منع إيران من تخصيب اليورانيوم بالمطلق، وعدم القبول باي انتاج للبلوتونيوم، وعدم السماح لإيران بالاحتفاظ باي جهاز تخصيب، وعدم

الاعتراف بحقها بالتخصيب ضمن ضوابط معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، الامر الذي لم تستطع إيران قبول هكذا شروط [30].

وعندما استلم محمود نجاد[31] رئاسة الحكومة عام 2006م، خلفا للرئيس خاتمي بدأ بتبني سياسة التحدي والمواجهة مع الغرب، بدلا من المقاربة الدبلوماسية التي كان يتبعها سلفه، فأعطى الأوامر باستئناف عمليات التخصيب وتوسيعها[32]، ليتم على إثر ذلك إحالة ملف إيران الى مجلس الامن، وإصدار العديد من القرارات ضدها، وتمحورت هذه القرارات بدعوة إيران الى إيقاف تخصيب اليورانيوم، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الثقة بينها وبين المجتمع الدولي على ان تتضمن إعادة تصميم مفاعل آراك ليعمل بالماء الخفيف بدل الماء الثقيل (*)، والمصادقة على البروتوكول الإضافي[33].

وجاء الرئيس حسن روحاني خلفا لمحمود نجاد في العام 2013م، الذي يعتبره الغرب من المعتدلين، حيث ترأس وفد إيران التفاوضي للمدة 2003م-2005م، وعرف عنه ميله للتسوية اكثر من ميله للمواجهة، وقد انتهج خطابا معتدلا على النقيض من سلفه، واستطاع الوصول الى خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA: Joint Comprehension Plan of Action)، التي يطلق عليها (الاتفاق النووي الإيراني) في العام 2015م، مع الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن مضافا اليها المانيا(P5+1)، ولقد تمت صياغة كلمات الاتفاق بحذر شديد كي يتمكن كلا الطرفان، الولايات المتحدة وإيران، من تحشيد رأي القوى السياسية في كلا البلدين للقبول به[34].

وبخصوص خطة العمل المشتركة الشاملة للاتفاق النووي الإيراني، فقد دعم مجلس الامن الاتفاق النووي بقراره المرقم (2231) الذي وضعه تحت الفصل السابع، مما يعني ضمنا استخدام القوة في حال انتهاك إيران له [35]، وتم الترحيب بالاتفاق عالميا واعتبر إنجازا تاريخيا، باعتباره أفضل من خيار الحرب وأفضل من استمرار واقع الحال على ما هو عليه، وولد الاتفاق نوعا من الارتياح لدى أطراف التفاوض، على الرغم من الملاحظات الكثيرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي، بالسر، والكيان الصهيوني عليه، بالعلن، ونبين ادناه الفقرات الرئيسية في الاتفاق التي على إيران تنفيذها[36]:

1. تخفيض اعداد أجهزة الطرد المركزي من (22000) الى (5060) فقط ومن الطراز الأول المسمى (IR-1) في مجمع ناتانز لمدة (10) أعوام.

2. تخفيض مخزون اليورانيوم من (12000) كغم الى (300) كغم فقط.
3. تخفيض مستوى التخصيب الى (3،67) %.
4. ان يتم القيام بعمليات التخصيب في موقع ناتانز فقط لمدة (8) أعوام.
5. ان يتم تحويل موقع فوردو المقام تحت الأرض الى مركز للفيزياء النووية والتكنولوجيا، وان لا يتم فيه تخصيب اليورانيوم لمدة (15) عاما.
6. يتم الاحتفاظ بـ (1044) جهاز طرد مركزي في موقع فوردو لأغراض انتاج النظائر المشعة المستخدمة في المجالات الطبية والزراعية.
7. إعادة تصميم مفاعل آراك للماء الثقيل لتقليل انتاج البلوتونيوم من (10) كغم/سنويا الى (1) كغم/سنويا وذلك بتحويله للعمل بالماء الخفيف، وعلى ان لا تتجاوز طاقته الإنتاجية (20) ميغاوات، بهدف منع إيران من تجميع المواد اللازمة لتصنيع سلاح نووي.
8. توقيع ومصادقة البروتوكول الإضافي الذي يسمح لوكالة الطاقة الذرية بمراقبة المواقع النووية والتحقق من عدم التصرف بالمواد النووية بشكل غير قانوني وتحويلها لتصنيع السلاح النووي، ويبين الشكل رقم (1) الالتزامات الرئيسية لإيران في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

شكل رقم (1)

كما هو واضح من النقاط السالفة الذكر فان الاتفاق يقلل من بواعث قلق المجتمع الدولي، ويسمح بنظام مراقبة وتحقق من البرنامج النووي الإيراني، ويوفر وقت انذار يقارب العام الواحد للمجتمع الدولي إذا ما قررت إيران السير باتجاه تصنيع السلاح النووي، مما يعطي الوقت الكافي للمجتمع الدولي بالتصرف حسب ما يقتضيه الموقف حينها.

بالمقابل ماذا حقق الاتفاق النووي لإيران [37]:

1. لقد ضمن الاتفاق النووي الاعتراف الدولي بحق إيران في استثمار الطاقة النووية للأغراض السلمية بحسب المادة (4) من اتفاقية منع الانتشار النووي.
2. رفع العقوبات الأممية المرتبطة بالبرنامج النووي التي تم فرضها على إيران.
3. الافراج التدريجي عن الأرصدة المالية المجمدة والتي تقدر بـ (130) مليار دولار والسماح لإيران بالعودة الى نظام المبادلات المصرفية العالمي المعروف بـ (SWIFT).
4. احتفاظ إيران بمنشآت البرنامج النووي كاملة، ولم يفرض منعا او تقييدا على عمليات البحث والتطوير في المجال النووي.
5. التقييدات التي فرضت على إيران تتعلق بالتخصيب فقط وتتراوح بين (10–15) عام فقط، ولم تكن أكثر من وسيلة لتأخير إيران من السير في طريق تصنيع السلاح النووي.
6. بعد انقضاء مدة التقييدات، تستطيع إيران العودة الى تطوير برنامجها النووي على المستوى الصناعي والتجاري وهو ما يسمى (احكام الغروب) التي تسمح لإيران بالعودة الى تخصيب اليورانيوم في غضون (10) سنوات، ورفع كميات اليورانيوم التي بإمكانها تخصيبها بحلول عام 2030م [38].
7. لم يتطرق الاتفاق الى برنامج الصواريخ البالستية إلا من باب استخدامها كوسيلة لحمل الرؤوس النووية.
8. إعادة اندماج إيران في المجتمع الدولي واخراجها من عزلتها.

ان الاتفاق النووي اعترف بموقع إيران ودورها كقوة إقليمية مشروعة، وهذا الاعتراف تتجاوز أهميته بالنسبة لإيران أهمية الاعتراف بحقها في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية واستخدامها [39]، وبناء على ما تقدم نجد بان المفاوض الإيراني ومن خلفه الحكومة الإيرانية استطاعوا ان يحققوا جميع أهدافهم التي تم اعلانها قبل دخولهم المفاوضات التي استغرقت (12) عاما، في حين اكتفى الطرف المفاوض الغربي بالتمني الساذج بان يغير

انفتاح العالم على إيران من سلوكها وتدخلها المستمر بشؤون الدول المجاورة، وان هذا الاتفاق سوف ينعكس بالضرورة على توازنات القوى داخل إيران لمصلحة تيار المعتدلين، الذي يؤيد انتهاج سياسة مرنة تقوم على حسن الجوار مع دول المنطقة والتراجع عن التدخل في الازمات الإقليمية المختلفة لمصلحة الاهتمام بالتعامل مع المشكلات الاقتصادية التي تواجهها إيران، اذ راهنت العقلية الغربية، الرئيس أوباما ومستشاروه تحديدا، على منطلقات النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)، وبينها روبرت كوهين و جوزيف ناي:((بانه بإمكان الدول تحقيق مكاسبها المرجوة من خلال التعاون وزيادة الترابط والسلوك العقلاني، لان المنفعة تكمن من خلال السلوك التعاوني)) [40]، وتناسوا بان المنطلقات الإيرانية متجذرة في الأيديولوجيا ومثبتة في الدستور الايراني لتحقيق مشروع إقليمي طامحة فيه لتغيير المعادلات الإقليمية القائمة[41].

وقد اكتفى المفاوضون الاوربيون والامريكان بوسائل المراقبة التي تتبعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مضافا اليها البروتوكول الإضافي الذي تم افراغه من محتواه عندما تم منح إيران مدة (24) يوما للموافقة على طلب المفتشين لدخول موقع ما [42]، او تأجيل دخولهم والتظلم لدى هيئة تحكيم تكون هي طرفا فيها، الامر الذي يمنح إيران الفرصة لتغطية آثار النشاطات التي تقوم بها ان كانت خارج إطار الاتفاق النووي المبرم.

ان انتشار أجهزة الطرد المركزي ذات التقنية الواطئة مثل النموذج الباكستاني، (IR-1) الايراني، فضلا عن توفر مكونات هذه الأجهزة لأنها تستخدم في صناعات أخرى جعلت من السهولة الحصول على اليورانيوم المخصب، يضاف الى ذلك صغر الحجم النسبي لهذه الأجهزة وعدم وجود دلالات او علامات تدل على وجودها، مثل مداخن المفاعلات، جعل من السهولة إخفاء المنشآت التي تعمل فيها [43].

وفي آيار من العام 2018م، انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من الاتفاق النووي لاعتقاده بان الاتفاق لا يضع التقييدات الضرورية الكافية على البرنامج النووي الإيراني[44]، لكن على الرغم من ذلك فان الدول الاوربية المشاركة في المفاوضات (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) تمسكت بالاتفاق وقالت بانها لن تتخلى عن الاتفاق طالما ستبقى إيران ملتزمة به[45]، وقد أعاد الرئيس الأمريكي، في مسعى منه لإجبار إيران على إعادة التفاوض حول برنامجها النووي، العقوبات التي كانت مفروضة على إيران وأضاف اليها عقوبات جديدة تحت ما سمي بسياسة الضغوط القصوى من اجل إجبار إيران على التفاوض من اجل اتفاق جديد يعالج

الثغرات الموجودة في الاتفاق وحسب ما حددها وزير الخارجية الامريكية مايك بومبيو في خطابه الأول كوزير للخارجية امام معهد (Heritage Foundation) في واشنطن في 21 آيار 2018م، تحت عنوان "بعد الاتفاق: استراتيجية جديدة لإيران" وكما يلي [46]:

1. التصريح بكافة النشاطات النووية العسكرية السابقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
2. إيقاف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم وعدم السعي لإعادة معالجة البلوتونيوم نهائيا واغلاق مفاعل الماء الثقيل.
3. السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصول غير محدود لكافة المواقع في كامل البلد.
4. التوقف عن تطوير وتصدير الصواريخ البالستية وإيقاف عمليات تطوير واختبار الصواريخ القادرة على حمل الأسلحة النووية.
5. انهاء دعم الجماعات المسلحة؛ حزب الله، وحركة حماس، وحركة الجهاد.
6. احترام سيادة العراق والحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح المليشيات ودمجها في المؤسسات الحكومية.
7. انهاء دعم جماعة الحوثي وتشجيع حل سياسي سلمي في اليمن.
8. سحب الجماعات المسلحة من الساحة السورية.
9. انهاء الدعم المقدم لطالبان والإرهابيين الاخرين في أفغانستان والمنطقة، والتوقف عن تقديم المأوى لقادة تنظيم القاعدة الإرهابي.
10. انهاء دعم فيلق القدس للجماعات المسلحة حول العالم.
11. التوقف عن تهديد الدول المجاورة حلفاء الولايات المتحدة، وكذلك التهديد بتدمير إسرائيل وتهديد طرق الملاحة العالمية، وإيقاف الهجمات السيبرانية الضارة.
12. الافراج عن جميع السجناء الامريكان وسجناء الدول الحليفة للولايات المتحدة.

والملاحظ ان الشروط الأربعة الأولى تتعلق بالوصول الى اتفاق نووي اقوى، بينما تعلقت المطالب المتبقية ببرنامج إيران للصواريخ البالستية وبالسياسة الإقليمية لإيران، مما يدل على ان جوهر الخلاف الحقيقي غير المعلن ليس البرنامج النووي فقط، بل النظام السياسي الإيراني نفسه، ومشروعه السياسي الإقليمي، ومن الواضح ان هذه المجموعة من الشروط يصعب على إيران القبول بها لإنها من المنظور الإيراني تخالف احكام القانون الدولي، وتمثل تدخلا خارجيا

مباشرا يمس سيادة الدولة الإيرانية، فضلا عن تقاطعها مع المشروع الإقليمي الإيراني الذي تسعى الى تشكيله في المنطقة [47].

وردا على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، أعلنت إيران التحرر تدريجيا من الالتزامات المفروضة عليها بموجب الاتفاق خلال مدة 60 يوما تبدأ في 2019/5/8م، الامر الذي اثار حفيظة الدول الاوربية الأطراف في الاتفاق (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا)، فأصدرت بيانا ترفض فيه العقوبات الامريكية على إيران، وتدعو فيه بنفس الوقت إيران الى الالتزام الكامل بجميع بنود الاتفاق النووي الصادر بقرار مجلس الامن الدولي المرقم (2231)، وأوضح البيان ان هذه الدول الثلاث وبدعم من الاتحاد الأوروبي تضع اللمسات الأخيرة على كيفية تطبيق الآلية الكفيلة بتسهيل التجارة الشرعية مع إيران في محاولة للالتفاف على العقوبات الامريكية [48]، وعلى تبني نظام مصرفي للدفع يستند الى العملة الأوروبية (اليورو)، في محاولة لعزل المعاملات التجارية الإيرانية عن العقوبات الامريكية، إلا ان هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب عدم رغبة الشركات الأوروبية في المخاطرة بإدراج الولايات المتحدة لها في القائمة السوداء [49].

ولقد عمدت إيران الى التنصل من التزاماتها في الاتفاق النووي تدريجيا، على الرغم من إعلانها التمسك به، لكنها بحسب الوكالة الدولية فشلت في تقديم التعاون المطلوب لتعزيز المراقبة والتحقق، وعجزت كذلك عن تقديم الأجوبة المنطقية حول وجود يورانيوم مصنع في موقعين لم تكن الوكالة على معرفة بوجودهما، هما موقع (تركوزآباد) في العام 2019م، وموقع (فارامين) في العام 2020م، كما عمدت إيران كذلك الى زيادة تخصيب (455) كغم من اليورانيوم الى (20%)، و (100) كغم الى (60%) متجاوزة الحد المسموح في الاتفاق المثبت على (3،67%) كنسبة تخصيب، ومتجاهلة حدود الكمية التي لا تتجاوز (300) كغم، وتستطيع إيران من تصنيع (6) قنابل نووية من هذه الكمية اذا رفعت نسبة التخصيب الى (90%)، الامر الذي يمكنها من تصنيع القنبلة النووية الأولى خلال أسبوع واحد فقط ان قررت ذلك[50].

المحور الثاني: تأثير أزمة البرنامج النووي على الامن الوطني العراقي

ان امتلاك أي دولة للقدرة النووية للأغراض العلمية والعسكرية يحتاج إلى قرار سياسي يتخذه صانع القرار في تلك الدولة، ومثل هذا القرار لابد ان يترك آثارا أمنية

واستراتيجية على البيئة الإقليمية لتلك الدولة، ويقع العراق في محور هذه البيئة، خصوصاً إذا كان مضمون هذا القرار الذي تتخذه الدولة يتضمن إنتاجا للأسلحة النووية.

لا شك إن الآثار التي يمكن أن يتركها البرنامج النووي الإيراني على العراق ومنطقة الشرق الأوسط لا تنطلق من فرضية ان البرنامج النووي مخصص للأغراض العسكرية على خلاف الموقف الإيراني الرسمي بانه مخصص للأغراض السلمية، فسواء كان المخفي من النوايا الإيرانية لا يناقض المعلن منها او يناقضها، فلا يؤثر كثيرا في الصراع الأمريكي الإيراني في الساحة العراقية والإقليمية، فما البرنامج النووي إلا واجهة وعنوان لهذا الصراع، ويقف خلف هذه الواجهة الرغبة الامريكية في تحجيم الطموح الإيراني الساعي وبشدة لتشكيل الشرق الأوسط حسب رؤيته ومقاساته، وتتحرك الولايات المتحدة مدفوعة ليس بمصالحها الوطنية فحسب، لكن بمصالح الكيان الصهيوني، وكذلك مصالح حلفاؤها في الخليج العربي، وبسبب تواجد كلتا الدولتين، الولايات المتحدة وإيران، في العراق أصبحت الساحة العراقية مسرحا لهذا الصراع، ومما ساهم في جعل العراق مسرحا لهما، هو عدم امتلاك العراق أوراقا ضاغطة تمكنه من تحجيم دور كلا الدولتين في التأثير عليه.

إن أبعاد الدور الإيراني واضحة ويمكن تلمسها في العراق والذي لم يأتِ لمجرد التجاور الجغرافي بل لأسباب قيمية، وعقائدية، وسياسية ومن نفوذ تكرّس في العراق والمنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003م، ومن هنا سنتناول أهم الاثار التي يمثلها البرنامج النووي الإيراني والدور الإيراني على الامن الوطني العراقي بما يأتي:

اولاً: الأثر السياسي

دعمت الثورة الإسلامية الإيرانية شعور العظمة في الوعي التاريخي الإيراني وحولت إيران الى ند لهيمنة الولايات المتحدة، ومن خلفها الكيان الصهيوني، في غرب آسيا وشمال افريقيا والعالم الإسلامي الاوسع، في إطار مسعى كبير لوضع البلاد كقوة رئيسية في النظام الدولي، وبناء عليه فان إيران ترى نفسها منافسا رئيسا للولايات المتحدة، وهذا ما يفسر المعارضة الشديدة للتواجد العسكري الأمريكي في العراق والخليج العربي، والدول المجاورة الأخرى والتي تعتبرها إيران كمجال حيوي استراتيجي لها [51].

وكان احتلال العراق في نيسان عام 2003م عاملاً مهماً في التأثير في السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي العلاقة التي تربط بين العراق وإيران من جهة، وإيران

والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أُخرى، إذ إن سقوط النظام المعادي لإيران من وجهة النظر الإيرانية بيد عدو أقوى، هو الولايات المتحدة الأمريكية، يربك الموقف الإيراني ما بين الوقوف إلى جانب العراق في محنته واستثمار ما يجري في الداخل العراقي لدعم مصالحها، وبين الضغط عليه أو على أرضهِ لحماية أمنها من خطر تراه الحكومة الإيرانية سوف يأتي من أرض العراق بوجود قوات الاحتلال الأمريكية [52].

لقد نجحت الحكومة العراقية في شهر مايس من العام 2007م، في جمع الطرفين على طاولة المفاوضات في بغداد خلال المؤتمر الذي خصص لمناقشة الوضع الأمني في العراق، وحضره ممثلو الدول الإقليمية والأعضاء الدائمين في مجلس الامن، وكانت هذه اول محادثات مباشرة بين الطرفين منذ اندلاع الثورة الإيرانية، وتبعت هذه اللقاءات لقاءات أخرى في تموز وتشرين الثاني، وطلبت الحكومة الامريكية، خلال هذه الاجتماعات وبإلحاح من الحكومة الإيرانية التوقف عن التدخل السلبي في الشؤون العراقية، والتوقف عن دعم المجاميع المسلحة التابعة لها، لكن في ظل عدم تحقيق اية نتائج ملموسة من اللقاءات تم التوقف عنها[53].

وتلتقي إيران مع الولايات المتحدة في بعض القضايا، ولكنهما يختلفان حول قضايا أكثر أهمية لكليهما، فالطرفان يتفقان على وحدة العراق، ومعارضة التنظيمات الإرهابية الممثلة بداعش، بينما يختلفان حول: البرنامج النووي، وبرنامج الصواريخ البالستية، والموقف من؛ الكيان الصهيوني، وحزب الله اللبناني، والنظام السوري، والفصائل الفلسطينية، والفواعل دون الدولة في كل من العراق واليمن، وإيران لا تبدي أي رغبة في التفاوض حول هذه المسائل ما عدا البرنامج النووي الذي وضع في إطار المفاوضات [54].

وساهمت الحكومة العراقية بشكل ما في الاتفاق النووي الإيراني عندما استضافت مؤتمر إيران والدول الخمس دائمة العضوية فضلا عن المانيا، في مايس من العام 2012م، لمحاولة الوصول الى الاتفاق النووي، وذلك انطلاقا من إدراك الحكومة العراقية للتحديات التي يواجهها العراق بسبب العداء بين الولايات المتحدة وإيران، وان العراق لن يستطيع تفادي أي نزاع مسلح بين الطرفين، لذلك كان انعكاس الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م على العراق إيجابيا، على الرغم من انشغاله حينها بالحرب على داعش، الامر الذي سمح بتنسيق الجهود ولو بالحد الأدنى بين الولايات المتحدة وإيران، من خلال قيادة العمليات المشتركة، للمساعدة

في القضاء على داعش [55]، إلا ان هذا الاستقرار النسبي لم يستمر طويلا، فسرعان ما انسحب الرئيس الأمريكي ترامب من الاتفاق النووي عام 2018م، وعاد العراق الى تحمل ضغوطات كلا الطرفين عليه.

ثانيًا: الأثر الاقتصادي

بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018م، اتخذت المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران اوجها عديدة، فقررت الولايات المتحدة تبني سياسة العقوبات الاقتصادية على إيران في محاولة لخنق اقتصادها وتقييد الخيارات المتاحة لها سبيلا لإجبارها على الرضوخ للشروط الامريكية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والتحديات المرتبطة به، بينما عملت الحكومة الإيرانية على استخدام جميع الأدوات والوسائل المتوفرة لها لمقاومة الضغوطات الامريكية، فبحكم التواجد الدبلوماسي الأمريكي الضخم في العراق، فضلا عن القوات الامريكية المتواجدة فيه، فان إيران ترى في أمريكا جارا جغرافيا لها، فاتخذ كلا البلدان من العراق ساحة للصراع بينهما، وكل له أسبابه، فالولايات المتحدة ترى ان إيران اتخذت من العراق منفذا للتهرب من العقوبات المفروضة عليها، ومصدرا لحصول إيران على العملة الامريكية، وتحول العراق الى رئة تتنفس منها إيران، ولهذا تسعى الإدارة الامريكية الى خفض الصادرات الإيرانية للعراق وبالأخص في مجال الكهرباء والغاز لأنها تمثل الواردات الأعلى قيمة، بينما ترى إيران بان الولايات المتحدة اتخذت من العراق مرتكزا للتأثير على المصالح الإيرانية فيه، وقد تتخذه منطلقا للهجوم على منشآتها النووية، إذ تعتبر ايران ان العراق مجالها الحيوي، ومن مصلحتها القومية ان يكون هذا المجال خاليا من مصادر التهديد، إذ تمثل الولايات المتحدة فيه مصدر التهديد الأول، وبهذا اصبح العراق، رغما عن ارادته، في بؤرة التنافس والصراع بين الطرفين [56].

ان الميزان التجاري بين العراق وإيران، يميل لصالح الاخيرة، اذ ان قيمة الصادرات الإيرانية الى العراق تجاوزت (9) مليارات دولار في العام الإيراني الماضي المنتهي في 20 آذار 2022م ، بحسب تصريحات احد أعضاء إدارة غرفة التجارة العراقية الإيرانية، بينما اكد السفير الإيراني في العراق بان الصادرات الإيرانية بلغت (12) مليار دولار للفترة ذاتها [57]، ولم يصدر العراق شيئا بالمقابل الى إيران، إذ يستطيع العراق الاستعاضة عن الصادرات التجارية الايرانية، واستيرادها من دول أخرى، وهذا ما يسعى اليه العراق فيما يتعلق بالكهرباء

والغاز الضروري لتشغيل محطاته الكهربائية، أي بمعنى آخر، ان صادرات إيران مهمة لها اكثر من أهميتها بالنسبة للعراق، ومن ثم يستطيع العراق استخدام ورقة الصادرات هذه للدفع بما يحقق مصالحه في تثبيت الاستقرار والامن فضلا عن تحييد الدور الإيراني، والدور الأمريكي كذلك، من التأثير في الساحة العراقية.

من ناحية أخرى، فان الحكومة العراقية معنية بإزالة الأسباب التي قد توتر العلاقات الحسنة بينها وبين الحكومة الإيرانية، وبهذا السياق، فان الحكومة العراقية جادة في فرض كامل سيطرتها على الحدود العراقية وبما يمنع العناصر الكردية الإيرانية المعارضة المتواجدة على الأراضي العراقية في المناطق الحدودية بين البلدين، ومنعها من اختراق الحدود ذهابا وإيابا الى الداخل الايراني وارباك الوضع الأمني فيها بحسب الادعاءات الايرانية، ولاجل تجريد إيران من ذرائع التدخل في الشأن العراقي، وللحفاظ على علاقات جيدة بين البلدين الجارين، تم عقد اتفاق لتعزيز الامن على الحدود بين البلدين، في 19 آذار 2023م، بحضور رئيس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني، إذ وقع امين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني السيد علي شامخاني اتفاقا امنيا مع مستشار الامن القومي العراقي السيد قاسم الاعرجي، يتضمن نقطتين أساسيتين: اولاهما، نزع سلاح العناصر الكردية المعارضة للحكومة الإيرانية، وثانيهما، تعزيز امن المنطقة الحدودية بين البلدين ضمن إقليم كردستان العراق [58].

وعلى الرغم من ان التبادل التجاري بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة، يفوق مثيله بين إيران والعراق، إذ اعلن وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية (مهرداد بذرباش) في 2023/11/21م بان حجم التبادل التجاري بين إيران والامارات العربية المتحدة يبلغ حاليا 34 مليار دولار [59]، إلا ان العراق يعد الدولة الوحيدة من بين دول الجوار الإيراني التي تمنحها دورا إقليميا متزايدا في الشرق الأوسط، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الى اضعافه، ولهذا تخشى إيران من عراق موال للغرب ويتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة ودول المنطقة المتحالفة معها، وتعتقد إيران بان التوجه الغربي للعراق مع وجود علاقات اقتصادية قوية مع الدول العربية يمكن ان يسهم في عزل إيران جغرافيا وحرمانها من منفذ استراتيجي مهم بالنسبة لها في ضل العقوبات المفروضة عليها [60].

إذ يملك العراق مخزون هائل من النفط، والذي من المقدّر له بحسب خبراء النفط الاحتفاظ بالبرميل الأخير في العالم تحت أراضيه بعدما يتجاوز المئة عام بعد أن تنضب آبار

النفط على مستوى العالم، وتقدّر نسبة الاحتياطات النفطية العراقية الثابتة بـ (145) مليار برميل، وهو ما يعادل (9,29%) مـــن مجمل الاحتياطي العالمي [61]، ويرى بعض خبراء النفط، أن العراق لو استأنف عمليات التنقيب التي توقفت عام 1980م لأصبح يملك أضعاف احتياطاته المعلنة حالياً [62].

وتعد إيران من أهم المنتجين في العالم، واحتياطاتها بحسب تقرير منظمة أوبك لعام 2023م تقدّر بـ (208,6) مليار برميل أي ما يعادل (13,3%) من مجمل الاحتياطي العالمي ، وتعد صاحبة ثالث اكبر احتياطي في منظمة أوبك بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية، وتصدر 2,83 مليون برميل يوميا [63]، وإن النفط سينضب فيها بعد 87 عاماً [64]، لكنها دائما ما تعارض سياسات أوبك السعرية وتريد اسعارا اعلى واكثر انصافا من وجهة نظرها، فالعقوبات الامريكية على إيران، والتأثير الأمريكي على اكبر منتجي النفط في أوبك، المملكة العربية السعودية، فضلا عن تأثيرها في القرار العراقي، فان الحكومة الامريكية تضمن عزل إيران عن التأثير في أسعار النفط العالمية، آخذين بنظر الاعتبار ان الولايات المتحدة لا تعتمد كثيرا على وارداتها النفطية من الدولتين أعلاه، إذ لا تتعدى وارداتها من السعودية 10% ولا تتعدى 3,5% من العراق، إلا ان أمريكا ترى نفسها معنية باستقرار الأسواق العالمية للنفط لضمان نمو اقتصادها [65].

وقد تقدم إيران على خطوة أكثر جرأة وتأثيراً بحسب المواقف الامريكية ضدها، ولعلَّ إشاراتها المتكررة، باحتمالات إقدامها على غلق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط العالمية في حالة تعرض منشآتها النووية لتهديد حقيقي، فإن ذلك سيمثل تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة وامدادات النفط العالمية في منطقة تعدُّ أهم مورد نفطي عالمي [66]، إذ يعبر مضيق هرمز، 17 مليون برميل نفط يوميا، والتي تمثل 20% من مجمل التجارة النفطية العالمية ، وتصفه وكالة الطاقة الدولية الامريكية بانه المضيق الأهم في العالم [67]، ففي حالة اضطرار إيران الى تنفيذ تهديداتها بإغلاق المضيق، فان ذلك سيمثل كارثة حقيقية للاقتصاد العراقي، لان ذلك من شأنه إيقاف تصدير النفط العراقي عن طريق الخليج العربي، والذي يشكل النسبة الأكبر من الصادرات النفطية العراقية، إذ ان العراق لا يصدر عن طريق تركيا إلا نسبة ضئيلة من انتاجه، وهذا سيمثل كارثة حقيقية للاقتصاد العراقي.

من هنا يمكن القول بان الاثار المترتبة عن السياسة الإيرانية مدفوعة بمصالحها القومية، سواء كانت سياسية او اقتصادية، بهدف مد نفوذها في المنطقة وحماية مشروعها النووي، وضمن إطار التنافس بينها وبين الولايات المتحدة على الساحة العراقية، ستنعكس سلبا على امن واستقرار العراق، واما في حالة تصاعد التنازع بين الطرفين لدرجة الوصول الى الحرب، فان ذلك سيكون كارثيا على العراق.

ثالثاً: الأثر الأمني ـ العسكري

ان الاحتلال الأمريكي للعراق جاء مقروناً بأهداف إستراتيجية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها ليس في العراق فحسب، بل في عموم المنطقة العربية وما حولها، إلاّ أن الإستراتيجية الأمريكية في العراق على وجه الخصوص، والخليج العربي على وجه العموم، تجابه بمعوقات كثيرة، ويتمثل بعضها بالتقاطع الإستراتيجي الإيراني شبه الكامل مع المصالح الأمريكية [68]، فإيران تبنت إستراتيجية تعتمد على استثمار الأخطاء التي عادة ما تقع بها الولايات المتحدة بسبب جهلها بثقافة وتاريخ وحضارة العراق فضلا عن جهلها بالأعراف والتقاليد التي تحكم المجتمع والعوامل الاجتماعية المحركة للتفاعلات السياسية، ولعلَّ السبب الأساس في استخدام إيران لهذه الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بالذات من دون غيرها هو أن إيران تدرك مدى قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمَّ فلا طاقة لإيران بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فمن الأفضل لطهران استثمار أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة والحصول على المكاسب من دون أي مقابل [69]، وقد بدأ استخدام إيران لهذه الإستراتيجية بصورة واضحة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، إذ يمكن القول أن معظم الخطوات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد هذا الحدث صبت في صالح إيران، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على أفغانستان ساعدت بذلك إيران على التخلص من عدو مهم، هو نظام طالبان، وعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على العراق واحتلاله قدّمت بذلك أكبر مكسب لإيران بتخلصها، من دون أن تدفع أي ثمن، من أكبر أعدائها وهو النظام العراقي السابق، بل أسهمت في تمكين إيران من فرض ومد نفوذها داخل العراق ليصبح ورقة من أهم الأوراق الإيرانية التي تستخدمها في إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي الورقة التي جعلت القوى العظمى تسعى إلى إقامة حوار مع إيران بخصوص العراق، وهي الورقة أيضاً التي

جعلت من إيران رقماً صعباً في المعادلة العراقية، والتي يصعب على أي قوة إقليمية او دولية ممارسة دور في العراق من دون التنسيق معها [70]، فلقد كان العراق قد شكّل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي خلال التسعينيات من القرن الماضي، لكن الاحتلال الأمريكي قد فتح الباب أمام إيران لتقوية نفوذها فيه وفي كامل المنطقة، لاسيّما بعد سعيها الدؤوب لامتلاك القدرات النووية في ضوء برامجها ومنشآتها النووية [71].

ولقد بذل المجتمع الدولي الكثير من الجهود في محاولة منه لمنع ايران من المضي قدما في برنامجها النووي، اعتمدت تلك الجهود مجموعة من الحوافز والضغوط التي تهدف إلى إقناع طهران لوقف سعيها في تطوير البرنامج النووي، مع التلويح بالقيام بعمل عسكري ضدها، ومن هنا فقد شكلت إيران ولا تزال تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في المنطقة وحلفائها، لاسيّما إذا ما علمنا بأن هناك خمسة أهداف رئيسة للأمن الوطني الإيراني تتمثل بالآتي [72]:

1. ملء الفراغ الإستراتيجي في الخليج العربي وفي آسيا الوسطى والقوقاز.
2. تحديث قواتها المسلحة وتطويرها، بما يحقق لها فرض قوتها الإستراتيجية والعسكرية على المنطقة.
3. الاستعداد لاحتمالات المواجهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية.
4. الاستمرار في البرنامج النووي إلى الحد الذي يمكن أن يؤهلها لصناعة السلاح النووي.
5. المحافظة على التوازن الإقليمي الذي يرجح كفة إيران على غيرها من الدول الإقليمية.

مما لا شك فيه أن لدى إيران توجهاً وطموحاً للهيمنة على المنطقة، ومن اجل ان يأخذ هذا الطموح مداه، فهي تأمل في فك الارتباط بين الولايات المتحدة والمنطقة ابتداءً، ومن ثم طردها والحلول محلها، والعمل على ترتيبات امنية بينها وبين دول المنطقة، وهذا ما لا يمكن ان تسمح به الولايات المتحدة لأسباب إقليمية ودولية عديدة، وما ترفضه دول المنطقة كذلك [73]، فعمدت الولايات المتحدة الى زيادة عديد قواتها العسكرية في غرب العراق لتمنع إيران من إقامة اتصال بري بينها وبين سوريا من خلال العراق، كجزء من الضغوط الأمنية والسياسية على إيران، وليصبح العراق في بؤرة الصراع بين الطرفين رغما عن ارادته [74].

وعلى الرغم من جميع العقوبات التي فرضتها أمريكا على إيران منذ قيام الثورة الإيرانية وبالأخص ما يتعلق بالأسلحة التقليدية من الطائرات المقاتلة واسلحة الدفاع الجوي، إلا ان ذلك لم يمنع إيران من السعي لامتلاك ما استطاعت من أدوات ووسائل لحماية كيانها من الولايات المتحدة، فتحركت بأربعة اتجاهات: أولهما، اكمال القاعدة الصناعية النووية التي خلفها الشاه وحققت إنجازات كبيرة ووصلت الى كامل دورة الوقود النووي فأصبحت من دول العتبة النووية، وثانيهما، بغياب إمكانية الحصول على الطائرات المقاتلة، ومن واقع تجربة حرب الثمانينات مع العراق، وجدت ان الخيار الأنسب هو الصواريخ البالستية، فاستطاعت ان تبني قاعدة صناعية مهمة ومتميزة، وطورت ما استطاعت شراؤه من كوريا الشمالية وروسيا من صواريخ، وثالثهما، السعي لامتلاك ادوات الحرب اللاتماثلية، كأدوات الحرب السيبرانية، وتبني التعبية الملائمة باستخدام الوسائل التي تحقق اعلى فائدة مرجوة في الميدان؛ مثل الألغام البحرية، والزوارق الانتحارية، والطائرات المسيرة، والصواريخ قصيرة المدى غير الموجهة، وان كانت هذه الأدوات لا تحسم حربا، لكن استخدامها بكثافة تحت مبدأ (الكم يعوض عن النوع) [75]، وهو المبدأ الذي تعمل عليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في عمليات طوفان الأقصى الجارية حاليا، بإطلاق رشقات كثيفة من الصواريخ لتربك منظومة الدفاع الجوي (القبة الحديدية) الخاصة بالكيان الصهيوني، لذلك فهي تفرض تهديدا جديا على خطوط نقل النفط العالمية، وعلى جميع الدول المجاورة، ويمكن بواسطتها القيام بحرب استنزاف (War of Attrition) طويلة الأمد، وطورت إيران كذلك ترسانة ضخمة من الأسلحة الكيمياوية وقد تكون طورت أسلحة بيولوجية كذلك، وأخيرا، الاعتماد على الفاعلين دون الدولة للضغط على أمريكا وحلفاؤها حيثما كان ذلك ضروريا، من غير ان تظهر هي على مسرح الاحداث، وان كانت الأدلة تشير اليها دائما [76].

إذ يشكل البرنامج النووي الإيراني وبرنامج الصواريخ البالستية محور التنافس الأمريكي–الإيراني، ومصدر القلق الأكبر لأمريكا وحلفاؤها، ويعود تاريخ برنامج الصواريخ البالستية الى ثمانينيات القرن الماضي خلال الحرب الإيرانية–العراقية، وكانت الصواريخ حينها محدودة المدى ومتواضعة الدقة في إصابة الأهداف، لكنها تطورت كثيرا منذ ذلك الحين في دقة الإصابة وفي زيادة المدى فأصبحت مدياتها تغطي كامل الشرق الأوسط، وطور العلماء الإيرانيون كذلك قدرتها بحيث تتمكن من حمل رؤوس نووية، ان استطاعت إيران تصنيعها

مستقبلا، وبهذه الصواريخ ردت الحكومة الإيرانية على القوات الامريكية المنتشرة في قاعدة الأسد الجوية في غرب العراق بسبب اغتيال قائد فيلق القدس، والحقت بها إصابات مباشرة، إذ لم يتوانى كلا طرفي النزاع من استخدام العراق ساحة لتصفية الحسابات بينهما، فلم تراعي الحكومة الامريكية وزنا لسيادة العراق فنفذت عملية الاغتيال على الأراضي العراقية على الرغم من امكانيتها تنفيذها في الأراضي السورية، فجاء الرد الإيراني في الأراضي العراقية بسبب وقوع العملية فيها، وراح ضحية العملية نائب قائد الحشد الشعبي، الامر الذي دفع مجلس النواب العراقي في الخامس من كانون الثاني عام 2020م، باتخاذ قرار يلزم الحكومة العراقية بإنهاء وجود القوات الامريكية في العراق [77].

وبرغم الإمكانات الإيرانية في أساليب وأدوات الحرب اللاتماثلية والقدرات الصاروخية متوسطة المدى، إلا ان مواقعها العسكرية والنووية والاقتصادية تبقى واهنة امام القدرات التدميرية الدقيقة للقوات الامريكية، وربما هذا ما يفسر المغالاة الإيرانية في تسويق قدراتها العسكرية، والتهديدات المتكررة التي يطلقها المسؤولون الإيرانيون، ويفسر كذلك سعيها الدائم لتطوير قدراتها النووية، ويشعر صناع السياسة الامريكان بالقلق من مقدار ضبط النفس الذي تستطيع القيادة الإيرانية التحلي به إذا ما حصلت أي ازمة سواء في العراق او في بقية دول المنطقة، سواء كانت الولايات المتحدة او الكيان الصهيوني أطرافا فيها.

ومع انطلاق عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7م، اصبح العراق مرة أخرى في محور الاحداث، إذ اندفعت الفصائل المنضوية تحت عنوان (فصائل المقاومة الإسلامية) بتنفيذ عمليات استهداف القوات الامريكية المتواجدة في الأراضي العراقية، في قاعدة الأسد الجوية في محافظة الانبار، وفي مطار حرير في أربيل، والسفارة الامريكية في بغداد، واستهدفت كذلك القوات الامريكية في سوريا، ردا على الدعم غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة للكيان الصهيوني في حرب الإبادة الجماعية التي يشنها ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وكذلك الجرائم التي يرتكبها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وكل هذه العمليات تجري خارج الاطار الرسمي للحكومة العراقية المعنية من الناحية الدولية والقانونية بحماية البعثات الدبلوماسية، ومعنية كذلك بتوفير الحماية للقوات الامريكية المنتشرة كجزء من قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش، وبطلب من الحكومة العراقية، إذ نأت الحكومة الإيرانية بنفسها عن قرارات هذه الفصائل باستهداف القوات الامريكية، رغم انها لم تنفي دعمها لها [78].

ان هذه الاحداث والمواقف تفرض واقعا جديدا وتحديا للعراق والمنطقة على حد سواء، فاذا كانت الحكومة الإيرانية بكل قدراتها ووسائل الحرب التي تمتلكها، سواء كانت تقليدية او غير ذلك، تنأى بنفسها عن عمليات المقاومة لحماية وطنها وشعبها، فان الولايات المتحدة وبعض الدول الكبرى تحمل الحكومة العراقية، رغم رفضها العلني للعمليات، مسؤولية هذه العمليات حتى وان نأت بنفسها عنها، الامر الذي سيجازف بالاستقرار النسبي المتحقق منذ القضاء على داعش في نهاية عام 2017م، وسيعرض الامن الوطني لمزيد من الاخطار [79].

لذا يمكن القول بأن البُعد العسكري الأمني كان وما زال حاضراً في التأثير الإيراني في مسار العلاقات الأمريكية العراقية وبصورة مباشرة أحياناً وغير مباشرة في أغلب الأحيان، وذلك من خلال خيوط تمسكت بها طهران كمفاتيح للتدخل في العراق، ويمكننا القول بأن الامن الوطني العراق في ظل التحديات التي تواجهه يبقى محكوماً بالمحيط الإقليمي للعراق وتأثيراته ولاسيّما عندما يتعلق الأمر بدول ذات نفوذ في العراق مثل إيران ومن ثم سيتيح ذلك الدخول على خط العلاقات التي تحكم العراق والولايات المتحدة سواء أكانت علاقات آنية أم مستقبلية لاسيّما في ظل أي وجود عسكري أمريكي في العراق.

الخاتمة

اعتقد الرئيس الامريكي أوباما بان التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة هي بسبب ظهور الدول الفاشلة، وليس بسبب امبراطوريات الشر، فكان بتوقعيه على الاتفاق النووي الذي تم بين الدول دائمة العضوية الخمس فضلا عن المانيا (P5+1)، من جهة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى، والذي سمي بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، في عام 2015م، يراهن على ان هذا الاتفاق سوف يساهم في تعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وسينعكس بالضرورة على توازنات القوى السياسية داخل إيران لمصلحة تيار المعتدلين، الذي يؤيد اندماج إيران في المجتمع الدولي والتفاعل والتنافس مع دول العالم ضمن القواعد والأعراف الدبلوماسية، ويدعو الى انتهاج سياسة مرنة تقوم على حسن الجوار مع دول المنطقة والتراجع عن التدخل في الازمات الإقليمية المختلفة لمصلحة الاهتمام بالتعامل مع المشكلات الاقتصادية التي تواجهها إيران، إلا ان هذه المراهنة لم يكتب لها النجاح، لان الأيديولوجيا الثورية هي التي تقود الدولة الإيرانية طالما تتحقق المصالح الوطنية الحيوية،

ولكن سرعان ما تتراجع الأيديولوجيا وتتقدم الدولة وتطغى البراغماتية في التعامل مع متغيرات الساحتين الإقليمية والدولية، عندما تتجمع سحب الاخطار في افق النظام السياسي.

لقد ورثت الإدارة اللاحقة الاتفاق النووي من ادارة اوباما، ولم يكن المرشح الرئاسي ترامب، حينها، راضيا على بنوده ووعد بالانسحاب منه عند تسلمه منصب الرئاسة، باعتباره اسوء صفقة في تاريخ أمريكا، وان إيران تمثل الخطر الأكبر على المصالح القومية الامريكية، فانسحب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي الإيراني منتصف عام 2018م، لان الاتفاق بحسب رؤيته لم يحقق الهدف المرجو منه، فإن كان الهدف منع إيران من تصنيع السلاح النووي، فإن الاتفاق لا يمنعها من ذلك، بل يؤخرها لمدة 15 عاما فقط، وإن كان الهدف اندماج إيران مع المجتمع الدولي، والتوفيق بين المصالح الحيوية القومية الامريكية ومصالح حلفاؤها في المنطقة، من جهة ومصالح إيران الحيوية من جهة أخرى، فان الاتفاق لم يحقق ذلك أيضا، وبناءً على منطلقات الإدارة الامريكية هذه، انسحب ترامب من الاتفاق، واشترط وزير خارجيته مايك بومبيو اثنا عشر شرطا للعودة للاتفاق، يتعلق بعضها بالبرنامج النووي، لكن غالبيتها تتعلق بدور إيران الإقليمي ورغبتها في التمدد والنفوذ، وتتعلق كذلك ببرنامج الصواريخ الباليستية.

وامام رفض إيران إعادة التفاوض حول البرنامج النووي، ورفضها مناقشة دورها الإقليمي وبرامج الصواريخ الباليستية، لجأت إدارة ترامب للعقوبات الاقتصادية الشديدة، او ما اطلق عليه بالضغوط القصوى في محاولة منها لسحب إيران الى طاولة المفاوضات، ولكن إيران امتنعت عن مجاراة الامريكان في لعبتهم، وعولت على الدول الخمسة الأخرى الأطراف في الاتفاق النووي، فأعلنت التزامها ببنود الاتفاق طالما التزمت به هذه الأطراف الخمسة، لكن مع عدم قدرة هذه الأطراف على تدعيم الاتفاق بوجود العقوبات الامريكية، لجأت إيران الى خفض الالتزامات التي يفرضها الاتفاق النووي عليها تدريجيا، بغرض الضغط على جميع الأطراف للتنفيذ الكامل للاتفاق، إلا ان ذلك لم يأتي بنتيجة تذكر، وحاولت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي بايدن العودة الى الاتفاق النووي، إلا انها لم تستطع كذلك، بسبب الانطباع الذي تركته الإدارة السابقة في اذهان النخب السياسية الامريكية، واذهان الدول الإقليمية القلقة من البرنامج النووي الإيراني، عن الثغرات التي تضمنها الاتفاق فضلا عن عدم تحقيق الأهداف التي كان يبتغيها الرئيس أوباما من وراء قبوله به.

وان انعكاسات البرنامج النووي الإيراني وما يرافقه من مواجهات بين طرفي النزاع حوله، الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها من جهة، وإيران من جهة أخرى، على الساحة العراقية، قد شكلت ضغطا على الامن الوطني العراقي، باعتبار ان الامن الوطني يمثل اهم القضايا الرئيسية لدى صناع القرار العراقي، انطلاقا من التحديات التي فرضتها وتفرضها مجمل التحولات الأيديولوجية، والجيوسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المختلفة، سواء المرتبطة مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني او ما يترتب عليه من تأثيرات، والتي تركت بحكم الضرورة تداعياتها الداخلية والخارجية على الامن في العراق، ولعل ما أسهم في إشكالية الامن هو الاختلال الواضح في موازين القوى وتعدد الصراعات وتنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، التي انتجتها المتغيرات الإقليمية والدولية والمحلية، لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وما ترتب عليه من إضعاف للدولة العراقية، بحيث شكلت هذه المتغيرات تهديدا حقيقيا لأمنها واستقرارها.

إن الآثار التي يمكن أن يتركها البرنامج النووي الإيراني على العراق لا تنطلق من فرضية ان البرنامج النووي مخصص للأغراض العسكرية على خلاف الموقف الإيراني الرسمي بانه مخصص للأغراض السلمية، فسواء كان المخفي من النيات الإيرانية لا يناقض المعلن منها او يناقضها، فلا يؤثر كثيرا في طبيعة الصراع الأمريكي الإيراني في الساحة العراقية، إذ برز التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بعنوانه الابرز وهو البرنامج النووي الإيراني وما يتبعه من التطلعات الإيرانية الساعية لفرض هيمنتها في محيطها الاقليمي، الامر الذي جعل من العراق ساحة لهذا التنافس إذ قوض من حرية الحكومة العراقية في تحقيق رؤيتها بمعزل عن اجندات كلتا الدولتين، مما يتطلب اتخاذ تدابير وسياسات كفيلة بضمان السيادة العراقية وتحقيق استقلالية القرار العراقي لتحقيق المصالح العليا للبلد وتأمين مستويات مقبولة من الامن والاستقرار، وبما يعزز من مستلزمات التماسك والتضامن الاجتماعي للنهوض بالواقع العراقي، وللحفاظ على كيان الدولة العراقية.

لقد عانى العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003م، من الخلل في جميع مرتكزات الامن الوطني الستة: ففي المرتكز العسكري؛ فان ميزان القوى يميل لصالح دول الجوار، ويمثل العراق مركزا متأخرا عن دول الجوار ضمن مؤشر القوة العالمي، وفي المرتكز الاقتصادي؛ فان ريعية الاقتصاد والاعتماد الكلي تقريبا على الموارد النفطية، تشكل مخاطر

حقيقية على الامن الوطني، وفي المرتكز الجغرافي؛ فان العراق دولة شبه حبيسة، مما يمنح الدول المجاورة الأفضلية في فرض شروطها على العراق، وفي المرتكز السياسي؛ فهناك المحاصصة وتشظي النخب السياسية هي المشهد الطاغي في الواقع السياسي، الامر الذي يضعف من قوة الدولة امام الاخرين، وفي المرتكز السيبراني؛ يقبع العراق في ذيل قائمة التصنيف العالمي، وفي المرتكز الاجتماعي؛ يعاني المجتمع من ضعف الهوية الوطنية الجامعة، بسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة، وضعف في الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وكل خلل في هذه المرتكزات قد تم تشخيصه في استراتيجية الامن الوطني العراقي (2016م–2022م)، لكن لم يتحقق منها الشيء الكثير، ويبقى ما مطلوب هو إعادة تشخيص وتحليل مواطن الخلل وتضمينها في استراتيجية الأعوام القادمة ومن ثم ترجمة الاستراتيجية الى خطط عمل تربط الأهداف بالأدوات بواسطة الوسائل، لتحقيق المصالح الوطنية العليا.

على ضوء التفاعلات في البيئة الدولية والبيئة الإقليمية وانعكاساتها على الساحة العراقية، توقعت الدراسة مشهدان لمسار الاتفاق النووي الايراني، يتبنى المشهد الأول وصول اطراف النزاع الولايات المتحدة وإيران عن طريق الدبلوماسية، الى نوع من التفاهمات التي تفضي الى حل سلمي وتجنب المنطقة ويلات الحرب والتدمير، وهو ما تذهب اليه الدراسة، بينما في المشهد الثاني يشتد التنازع بين طرفي الاتفاق ويتحول الى مواجهة غير مأمونة العواقب، وتنتشر الفوضى والدمار في كامل المنطقة لأعوام عديدة، ولا احد يستطيع التنبؤ بمالاتها، وهو المشهد الذي لا يصمد كثيرا امام واقع البيئة الدولية والواقع الأمريكي، لكنه ما يزال يتحصل على احتمالية حدوثه وان كانت قليلة، وتبتعد عنه الدراسة.

وتأسيسا على ما تقدم توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي تمت من خلال القراءة الدقيقة لواقع الاحداث وتحليلها بحيادية للتوصل الى نتائج الدراسة، فضلا عن تدوين بعض التوصيات التي نرى انها، من خلال اتباع استراتيجيات وسياسات واقعية ان تعزز الامن الوطني العراقي، وتحقق المصالح العليا وتضمن سيادة وسلامة العراق.

الاستنتاجات

1. شكل إصرار إيران على استكمال حلقات دورة الوقود النووي مصدر قلق كبير للدول العظمى والكبرى فضلا عن دول الجوار، لان الاستخدام السلمي للطاقة النووية في انتاج الطاقة الكهربائية لا يتطلب امتلاك دورة الوقود النووي، فاغلب دول العالم التي

تعتمد محطات الطاقة النووية في توليد الكهرباء تشتري اليورانيوم الملائم لها من الأسواق العالمية، فليس هناك ما يبرر امتلاك دورة الوقود النووي إلا ان كانت لدى إيران نيات غير معلنة من وراء ذلك.

2. عدم تعامل الحكومة الإيرانية بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبناؤها منشآت سرية لتخصيب اليورانيوم فضحتها المعارضة الإيرانية قد زرع الشك لدى الأطراف الدولية وقوض مصداقية إيران.
3. إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) او ما اصطلح عليه الاتفاق النووي الإيراني بين الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن فضلا عن المانيا من جهة وإيران من جهة أخرى، شكل انتصارا للدبلوماسية الإيرانية واعترافا من المجتمع الدولي بحق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية ضمن ضوابط معاهدة منع الانتشار النووي (NPT).
4. كان هدف إدارة الرئيس الأمريكي أوباما من التوقيع والمصادقة على الاتفاق النووي عام 2015م، هو اندماج إيران في المجتمع الدولي وان تكون عنصرا فاعلا فيه، وعلى امل ان يقوي هذا الاتفاق موقف السياسيين الإصلاحيين في النظام الإيراني ويمنحهم اليد العليا في توجيه السياسة الايرانية، وهم الذين يتبنون سياسات معتدلة، ويشجعون على حسن الجوار ويدعون الى إقامة علاقة طيبة مع دول العالم مبنية على التعاون والتنافس ضمن القوانين والأعراف الدولية وليس على التحدي والمواجهة، إلا ان آمال أوباما لم تتحقق.
5. لقد انسحب الرئيس الأمريكي ترامب من الاتفاق النووي عام 2018م، بعدما وصفه بانه اسوء صفقة في تاريخ أمريكا، وانتقد الثغرات الموجودة فيه، والتي لا تمنع إيران من امتلاك القدرة على تصنيع السلاح النووي ان ارادت ذلك، ولكن تؤخر هذه القدرة لخمسة عشر سنة فقط، وهذه المدة ليست بالشيء الكثير في عمر الدول.
6. سمحت مدة تنفيذ الاتفاق النووي بين عامي 2016م–2017م، وهي جزء من مدة سيطرة داعش على قسم من الأراضي العراقية، لقيادة العمليات المشتركة العراقية بتنسيق جهود دعم كلا الطرفين، الولايات المتحدة وإيران، للعراق في حربه ضد التنظيم الإرهابي.

7. بعد انسحاب الإدارة الامريكية من الاتفاق النووي عام 2018م، اتخذ كلا الطرفان من العراق ساحة لتصفية الحسابات بينهما، مما أربك الوضع السياسي والأمني في العراق.
8. يعاني العراق من نقاط ضعف كثيرة في جميع مرتكزات الامن الوطني الستة: السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والجيوبولتيكي، والاجتماعي، والسيبراني.
9. تنعكس حالة النزاع بين الولايات المتحدة وإيران سلبا على الوضع في العراق، فبرغم ابتعاد العراق عن سياسة المحاور وسعيه لا ان يكون وسطا، بل وسيطا بين أطراف النزاع، وبرغم نجاحه في تنسيق اللقاءات بينهما، إلا ان هذه اللقاءات لم تخفف من حدة تأثير نزاعهما على الساحة العراقية.
10. سيدفع البرنامج النووي الإيراني المنطقة الى سباق تسلح، وتسعى الحكومة السعودية حثيثا الى بناء أكثر من مفاعل نووي، والى ضمانات امنية أمريكية للدفاع عنها عند تهديد امنها من قبل إيران.
11. ان الحرب التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني منذ 7 تشرين الأول 2023م، وما نفذه الكيان من تدمير لا حدود له في قطاع غزة، ودعم اغلب حكومات الغرب له رغم جرائم الإبادة الجماعية التي ينفذها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، قد مثلت تدنيا غير مسبوق للقيم والقوانين والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية حتى في زمن الحرب، وقد تشكل دافعا قويا لإيران لتصنيع السلاح النووي، كي تتمكن من تجنيب شعبها ووطنها مصيرا مشابها لمصير غزة ومن قبلها مصير العراق، وربما تشجع اغلب دول الشرق الاوسط لامتلاك مشاريع نووية.
12. المشاهد المستقبلية المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني، تحتمل اتجاهين، يتمثل أولهما بالوصول الى حل سلمي بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما تتبناه هذه الدراسة، ويتمثل ثانيهما، باشتداد النزاع بين الطرفين ووصوله الى الصراع المسلح، وهو ما تستبعده هذه الدراسة، لأسباب دولية وإقليمية.

التوصيات

1. إعطاء اسبقية لبناء القوات المسلحة العراقية وجميع مفاصل المنظومة الامنية على أسس وطنية وعلمية رصينة لأنها الأداة الأهم ضمن أدوات القوة الوطنية للمحافظة على الامن الوطني.
2. السعي لعقد تحالفات امنية تقوي من موقف الدولة العراقية في مواجهة التحديات وإعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والفئوية والمناطقية والولاءات الفرعية من اجل تحقيق الامن والاستقرار للشعب العراقي.
3. تبني النظرية الواقعية وذلك بالاعتماد على الإمكانيات الوطنية لمساعدة الذات وحماية مصالح الدولة والشعب.
4. تبني استراتيجية أَمنية وطنية شاملة بعيدة المدى داخلية وخارجية مترابطة تُكمّل إحداها الأُخرى، لا تتأثر بتغير الحكومات او تعاقبها، مع ضرورة أن تتمتع هذه الاستراتيجية بالمرونة في جوانبها التنفيذية والمتغيرات الطارئة على البيئة الداخلية والخارجية.
5. تتفرع من هذه الاستراتيجية الأَمنية الشاملة؛ استراتيجيات تخصصية داخلية (سياسية وأَمنية واقتصادية) وأُخرى خارجية (إقليمية ودولية) بمعنى (استراتيجية تعامل لكل دولة من دول الجوار ومع القوى الدولية الكبرى ذات التأثير في الأَمن الوطني العراقي).
6. ان البرنامج النووي الإيراني سيدفع المنطقة الى سباق تسلح سواء في الحاضر او المستقبل لذا من الضروري الاهتمام بالتصنيع الحربي وبالبحث العلمي لمحاولة الاعتماد على الذات في توفير الأسلحة والاعتدة التي تحتاجها المنظومة الأمنية للدفاع عن الوطن.
7. إيلاء التكنولوجيا النووية أهمية خاصة، والبناء على ما تبقى من البنية التحتية العراقية
8. العمل السياسي لضم فصائل المقاومة الإسلامية الى منظومة القيادة والسيطرة الأمنية في المؤسسات الأمنية الرسمية لتحقيق وحدة الهدف ووحدة الجهد في العمل الموجه لتحقيق الغاية الوطنية.

9. توحيد جميع التنظيمات المسلحة تحت مضلة وزارة الدفاع، وتبني عقيدة عسكرية واحدة، تتفرع منها عقائد عسكرية تخصصية تتلاءم مع الدور المناط بكل تنظيم لتحقيق وحدة (الفعل، الجهد/الهدف)، وتوحيد موازنات هذه التنظيمات بموازنة واحدة لتحقيق مبدأ (الكلفة/التأثير).
10. ان وقوع العراق بين اعراق مختلفة متنافسة، وتتقاطع فيه مصالحها، ويميل ميزان القوى لصالح هذه الأعراق، يحتم على الدولة العراقية ان تسعى لامتلاك إمكانات عسكرية قوية من اجل حماية الدولة ومنع الاخرين من ارتكاب العدوان ضدها.
11. تقليل الاعتماد على الموارد النفطية كمورد وحيد للموازنة العامة، وتحسين إدارة الموارد النفطية، لتحصين البلد من أخطار انهيار أسعار النفط العالمية، والعمل على تحقيق اقتصاد وطني متنوع الموارد ومستدام، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وحماية الامن الاقتصادي للمواطنين.
12. تحقيق الرؤية الوطنية للأمن السيبراني من خلال تنفيذ استراتيجية الامن السيبراني المقرة عام 2022م.
13. تحقيق الاستقرار المجتمعي وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبث روح السلم الأهلي لتقوية وإعلاء الهوية الوطنية الجامعة.

المصادر والمراجع

(1) S. H. Mousavian and M. H. Mousavian, "Building on the Iran Nuclear Deal for International Peace", Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.1, No.1, 2018, p. 169

(2) Ibid, p 170

(3) M.H. Sabouri, Iran's Nuclear Fatwa: Analysis of a Nuclear Debate, Journal of Military Ethics, Vol.15, No.3, 2016, p-231.

(4) H. Katouzian and H. Shahidi, Iran in the 21st Century: Politics, Economics and Conflict, London: Routledge, 2007, p.1801ذ

(5) Ibid. p. 181

(6) See Anthony H. Cordesman, Proliferation in the Axis of Evil: North Korea, Iran, and Iraq, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 2000, p-2.

(7) Ibid. p-6.

(*) الكيك الأصفر: هو خام يورانيوم نصف مصنع يحتوي على اوكسيدات مختلفة من اليورانيوم لكن يحتوي بشكل خاص على ثامن أوكسيد اليورانيوم (U_3O_8)، ان الكيك الأصفر الذي يتم انتاجه في المعامل الحديثة لتعدين وطحن اليورانيوم يكون لونه اسود او اسمر وليس اصفرا، تعود تسميته بالأصفر بسبب لون المادة الذي كان ينتج بواسطة عمليات التعدين القديمة، المصدر

Simon Henderson and Olli Heinonen: Nuclear Iran, a Glossary, A co-publication of The Washington Institute for Near East Policy & Harvard University's Belfer Center for Science and International Affairs, revised and updated March 2015. P-21.

(8) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط2، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2008م، ص 117.

(9) James F. Clarity, Information Abstract, The New York Times, May 27, 1974, P-2.

(10) See, A. Etemad, "Iran" in, "European Non-Proliferation Policy", edited by H. Mueller, Oxford University Press, 1987, P-9.

(11) ينظر كمال عفت، الطاقة النووية لتوليد الطاقة، معهد الانماء العربي، برنامج العلم والتكنولوجيا، بيروت، 1982م، ص 116.

(12) Mohammad Sahimi, Iran's Nuclear Program, Part 1: It's History, 0/2/03. Online: www.payvand.com/news/03/oct/1015

(13) نقلا عن: رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 122.

(14) See: Mark Hibbs: Will Decline Teheran Bid to Resuscitate Bushehr Project, Nucleonics Week, May2, 1991, pp 17-18.

(15) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 121.

(16) See: Atomic Energy Organization of Iran, Teheran, AEOI, August 1997.

(17) Jane's Intelligence Review, Special Report No.6, May 1995, P-14.

(18) Mohammad Sahimi, Iran's Nuclear Program. Part 1: It's History, op.cit.

(19) ينظر: البرنامج النووي الإيراني واحتمالات الضربة الامريكية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، الملف السياسي، العدد 631، 2003م، ص16.

(20) قامت الارجنتين ببيع (3) أطنان مترية من هذه المادة الى الجزائر في كانون الثاني 1986م. ينظر:
Nucleonics Week, May 7, 1987, P-6

(21) Kennth R. Timmerman, Iran’s Nuclear Program Myth and Reality, Italy, Milano, 1996, P-4.

(22) National Security Strategy of Engagement and Enlargement, The White House, July 1994, Washington, DC, PDF file on website:
https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/nss1994.pdf (Accessed Aug.15, 2023)

(23) Ibid.

(*) مارتن شين انديك: دبلوماسي امريكي من مواليد 1951م، شغل العديد من المناصب منها: مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، والسفير الأمريكي لدى الكيان الصهيوني لمرتين، له العديد من المؤلفات اخرها "سيد اللعبة: هنري كيسنجر وفن دبلوماسية الشرق الأوسط"، للاستفاضة ينظر:
washingtoninstitute.org/ar/expert/martin-andyk تمت زيارة الموقع بتاريخ 2023/9/20م الساعة 2000.

(24) مارتن س. انديك، سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 15 (صيف 1993م)، ص7-ص9.
ينظر كذلك: تريتا بارزي، إيران والمجتمع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(25) مارتن س. انديك، مصدر سبق ذكره، ص3.

(26) The logic behind the Russian insistence on continuing work on Bushehr site, is that Russia to sell the nuclear fuel and to take the fuel back after use, which gives Iran only a very limited access to fissile material, which would be essential to build nuclear weapons.
See Robert J. Einhorn and Gary Samore, Ending Russian Assistance to Iran’s Nuclear Bomb, in Survival, Vol. 44, No. 2, Summer 2002, pp. 51-70.

(27) كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الامن والمثلث الاستراتيجي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 324-ص325، ينظر كذلك: سكوت ريتر، مصدر سبق ذكره، ص 53-ص54.

(28) احمد سلمان البرهان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الامريكية، مجلة السياسيات الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 148، نيسان 2002م، ص 35، ينظر كذلك سكوت ريتر، مصدر سبق ذكره، ص22.

(29) كان الإعلان في قاعة المؤتمرات في أحد الفنادق في العاصمة الامريكية، وقام بالتوضيح على الخريطة المواقع الإيرانية السرية في مدينتي ناتانز وآراك، وعرض أيضا مخططا للشركات الوهمية التي تستخدمها إيران لشراء معدات نووية، للاستفاضة ينظر:
جاي سولومون، حروب إيران: العاب الجاسوسية والمعارك المصرفية والصفقات السرية التي اعادت تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2017م، ص135-ص136.

(*) محمد خاتمي: الرئيس الإيراني الخامس، شغل منصب الرئاسة للمدة (1997م-2005م)، من مواليد 1943م، يعتبر من تيار المعتدلين، للاستفاضة ينظر: جذور-المشكلة-تكمن-في-الداخل-خاتمي-يطرح/aljazeera.net/politics/2023/2/7، تمت الزيارة بتاريخ 2023/9/20م، الساعة 1900.

(30) رجا نيوز، قصة رسالة الإصلاحيين الى الولايات المتحدة، ترجمة: محمد حسن إبراهيم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إيرانية، مؤسسة الاهرام، العدد (209)، القاهرة، حزيران/تموز 2019م، ص34.

(31) يعد الرئيس محمود أحمدي نجاد (2005م-2013م) في نظر أجهزة المخابرات الغربية من المتشددين، كما إنه يعد من أكثر المرشحين المستفزين للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار: إنه كان من طلاب خط الإمام، وهم الطلاب الذين حاصروا الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران، فيما سمي بقضية الرهائن الأمريكية في العام 1979م، ذلك التيار الداعي إلى التمسك بحق إيران التام في مواصلة عمليات التخصيب، بل الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي إذا دعا الأمر، لذلك فإن فوزه أثار صدمة في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية، لاسيما عقب تصريحاته التي أشار فيها إلى أن بلاده ليست بحاجة لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين شدد في المقابل على أن إيران ستعمل مع أي بلد لا يبدى تجاهها نزعة عدائية، كما أكد على تمسكه بالبرنامج النووي لإيران، وعزمه مواصلة محادثات البرنامج النووي مع الاتحاد الأوروبي. للاستفاضة ينظر: ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص135.

(32) Masoud Kazemzadeh, Foreign Policy Decision Making in Iran and the Nuclear Program, Comparative Strategy, Vol.36, No.3, 2017, pp. 198-214.

(*) تكمن خطورة المفاعلات النووية التي تعمل بالماء الثقيل لأنها تنتج مواد انشطارية مثل البلوتونيوم الذي يستخدم في صناعة الأسلحة النووية، أكثر مما يستهلكه، ويتم ذلك عن طريق تحويل مادة غير انشطارية، وهي اليورانيوم الطبيعي الذي يحتوي على 0،7% فقط من اليورانيوم-235، الى مادة انشطارية.

(33) تم اصدار (7) قرارات من مجلس الامن ضد إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي، اغلبها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الامر الذي يلزم قانونيا كل دول العالم بالتقيد بها: القرار (1696) عام 2006م، القرار (1737) عام 2006م، القرار (1803) عام 2008م، القرار (1835) عام 2008م، القرار (1929) عام 2010م، والقرار (2231) عام 2015م، بعد ابرام الاتفاق النووي بين الدول الخمسة دائمة العضوية مضافا لها المانيا، ما تم تسميته (P5+1)، وإيران قام مجلس الامن بوضع آلية لرفع العقوبات المتضمنة في القرارات أعلاه، ما عدا القرار الأخير الذي ابقى على بعض التقييدات التي تخص الصواريخ البالستية وبيع الأسلحة لإيران، للاستفاضة يرجى زيارة:

https://www.armscontrol.org./factsheets/Security-Counsil-Resolutions-on-Iran

(34) Ariane Tabatabi, Preserving the Iran Nuclear Deal: Perlis and Prospects, Cato Institute, No.818, August 2017, p-1.

(35) Gregory Shank, Anatomy of a Done Deal: The Flight over the Iran Nuclear Accord, Social Justice, vol. 42, no. 1, 2016.

للاطلاع على النص الكامل للاتفاق النووي الإيراني (For JCPOA full text visit: https://www.iaea.org يرجى زيارة الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية)

(36) Cited on: H.A. Fievson, The Iran Deal Explained, Dissent (New York), August 12, 2015, at

https://dissentmagazine.org/online_articales/iran-nuclear-deal-explained ,(accessed Sep. 3, 2023).

(37) Cited on: H.A. Fievson, The Iran Deal Explained, Dissent (New York), August 12, 2015, at https://dissentmagazine.org/online_articales/iran-nuclear-deal-explained, (accessed Sep. 3, 2023).

(38) Ali Vaez, The Iranian Nuclear Deal's Sunset Clause, Foreign Policy, October 3, 2017.

(39) James M. Dorsey, The Iran Nuclear Deal: Rewriting the Middle East Map, Insight Turkey, vol. 16, no.1, 2014.

(40) Keohane, R., & Nye, J. Power and Interdependence revisited, op.cit., p-730.

(41) نقلا عن ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، العربي للنشر، القاهرة، 2020م، ص 225، ينظر كذلك: فاطمة الصمادي، النووي الإيراني: مخاوف وصراع على المكاسب السياسية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، 2015، ص 11.

(42) H.A. Fievson, The Iran Deal Explained, op.cit, p-6.

(43) Simon Henderson and Olli Heinonen: Nuclear Iran, a Glossary, op.cit., p-4.

(44) Mark Lander, Trump Abandon Iran Nuclear Deal He Long Scorned, The New York Times, New York, May 8, 2018, at: https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html (accessed on Sep. 10, 2023).

(45) Stephen Erlanger, Nuclear Deal Traps E.U. between Iran and U.S., The New York Times, New York, May 8, 2019, at: https://www.nytimes.com/2019/05/08/world/europe/eu-iran-nuclear-sanctions.html.(Accessed Sep.6, 2023).

(46) Mike Pompeo, After the Deal: A New Iran Strategy, U.S. State Department, 21 May 2018, https://www.state.gov/secretary/remarks/05/2018/282301htm, (Accessed October 10,2023)

(47) محمد سعد أبو عامود، موقع إسرائيل في الازمة الامريكية-الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 214، تشرين الأول 2018م، ص 96.

(48) محمد السعيد ادريس، سباق المسارات المغلقة بين واشنطن وطهران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 209، مايس/حزيران 2019م، ص16.

(49) بهاء محمود، الموقف الأوربي من التصعيد الأمريكي-الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 209، مايس/حزيران، 2019م، ص71.

(50) Kelsey Davenport, New Momentum for Nuclear Talk, Arms Control Association, Sep. 20, 2023, at: https://www.armscontrol.org/blog/2023-09/p4-1-iran-nuclear-deal-alert (Accessed Oct. 11, 2023)

(51) حسين موسويان واخرون، التقارب الإيراني-الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2014م، ص33.

(52) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج... دراسة مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 207.

(53) Kenneth Katzman, Iran: US Concerns and Policy Responses, Congressional Research Services, Washington, 2012, p-40.

(54) حسين موسويان واخرون، التقارب الإيراني-الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص33

(55) جواد كاظم البكري، أثر الاتفاق النووي الإيراني على العراق، مجلة حمورابي، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 16/15، 2015، ص33.

(56) فرهاد وفايى فرد، الضغوط الامريكية المتزايدة على العراق لمواجهة إيران: الابعاد والأسباب، ترجمة: محمد حسن إبراهيم، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الاهرام، العدد 209، القاهرة، آيار/حزيران 2019م، ص 17.

(57) رسول آل حائي: بعد عقدين من عودة العلاقات الشاملة بين الجارين: ما حال التبادل التجاري بين العراق وإيران؟ في 2023/11/15م: حميد حسيني عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الإيرانية العراقية لوكالة انباء فارس، على موقع الجزيرة الإخبارية، تاريخ الزيارة: 2023/11/20م.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15

قال السفير الإيراني في العراق السيد محمد كاظم آل صادق اثناء محاضرته على مسامع دارسي دورة كلية الدفاع الوطني الرقم/25 بان صادرات إيران بلغت للمدة ذاتها 12 مليار دولار امريكي، وتسعى إيران الى رفعه الى 20 مليار، بتاريخ 2023/10/29م.

(58) اتفاق لتعزيز الامن على الحدود بين العراق وإيران، ينظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت والمعلومات، تاريخ الزيارة 2023/12/5م:
الشرق الأوسط/20230319-اتفاق-لتعزيز-الأمن-على-الحدود-بين-العراق-وإيران/france24.com/ar

(59) حجم التجارة بين إيران والامارات يبلغ 34 مليار دولار، مقال على وكالة انباء فارس، تاريخ النشر 2023/11/21م، ينظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت والمعلومات، تاريخ الزيارة 2023/12/1م، الساعة :2000
farsnews.ir/ar/news/14020830000039/

(60) ايمان عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 35-39.

(61) تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) لعام 2023م، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(62) مارتن بي مالين وآخرون، الحرب على العراق التكاليف والنتائج المحتملة والبدائل، مصدر سبق ذكره، ص ص38-40.

(63) تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) لعام 2023م، مصدر سبق ذكره، ص45.

(64) وجدان فريق عناد، الموقف الإيراني تجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد 36، نيسان 2008م، ص 91.

(65) علي رجب، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد 38، العدد 142، الكويت، 2012م، ص 151.

(66) كينلين تالماج، وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 83، 2009م، ص8-ص10.

(67) Anhtony Cordesman, Robert M. Shelala, Omar Mohamed, The Gulf Military Balance, Volume III: The Gulf and the Arabian Peninsula, Center for Strategic & International Studies (CSIS), Washington, 2014, p-x.

(68) محمد وائل القيسي، العراق بين الاحتلال الأمريكي والتدخل الإيراني، مجلة آراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد 82 تموز، 2011م، ص 55.

(69) سمير زكي البسيوني، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 165، القاهرة، تموز 2006م، ص 122.

(70) المصدر نفسه، ص 123.

(71) يونس مؤيد يونس، الفاعل الإقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية (إيران انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (68)، 2022، ص229.

(72) نقلا عن: عمرو عادل عبد الكريم وحامد همام عبد الكريم، السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران: دراسة لفترتي (باران ك أوباما ودونالد ترامب)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2023م، ص22.

(73) Anthony H. Cordesman, Bryan Gold, & Garrett Berntsen, The Gulf Military Balance: The Conventional and Asymmetric Dimensions, Center for Strategic & International Studies (CSIS), Washington, 2014, p-272.

(74) فرهاد وفايى فرد، الضغوط الامريكية المتزايدة على العراق لمواجهة إيران: الابعاد والأسباب، ترجمة: محمد حسن إبراهيم، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الاهرام، العدد 209، القاهرة، آيار/حزيران 2019م، ص 17.

(75) روبرت سميث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2008م، ص216.

(76) Anthony H. Cordesman, Bryan Gold, & Garrett Berntsen, The Gulf Military Balance: The Conventional and Asymmetric Dimensions, op.cit, pp-3-17.

(77) مقال شبكة CNN العربية، على الموقع الالكتروني لشبكة الانترنت والمعلومات، تاريخ الزيارة 2023/12/12م:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/01/05/iraq-parliament-government-us-troops

(78) الحكومة العراقية امام خيارين احلاهما مر، مقال منشور على موقع الشفق الاخباري بتاريخ 2023/12/8م، على الموقع الالكتروني لشبكة المعلومات والانترنت على الرابط: تاريخ الزيارة 2023/12/15م.
https://shafaq.com/ar/

(79) الفصائل المسلحة العراقية وحرب غزة: الرسائل والاحتمالات، مركز الامارات للدراسات، وحدة الدراسات العراقية، تاريخ النشر: 2023/10/25م،
ينظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت والمعلومات، تاريخ الزيارة 2023/11/11م
epc.ae/ar/details/featured/alfasayil-almusalaha-aleiraqia-waharb-gaza-alrasayil-walaihtimalat, p-16.